قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على خطاب التفاهم الموقع بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣

بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى

بشأن معونة فنية مقدمة من الصندوق العربى

للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على خطاب التفاهم الموقع بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بشأن معونة فنية مقدمة من الصندوق العربى للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

التاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣

معالى الدكتور أحمد محروس الدرش المحترم

محافظ الصندوق العربى

وزير التخطيط ووزير الدولة للتعاون الدولى

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

فاكس : ٣٥٥٥٨٨٢ - ٢٠٢

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : خطاب تفاهم بشأن معونة فنية مقدمة من الصندوق العربى للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادى .

بالإشارة إلى المراسلات والاتصالات التى تمت بين معاليكم وبين الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (ويشار إليه فيما يلى « بالصندوق العربى ») بشأن طلبكم معونة فنية للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج العمل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستكمال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، يسرنى إفادة معاليكم بموافقة مجلس إدارة الصندوق العربى فى اجتماعه رقم ٩٩/٤ بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٣ على تخصيص مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ د.ك (ثلاثمائة ألف دينار كويتى) كمعونة فنية لاتسترد للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج العمل المذكورة ، وأبين فيما يلى الأسس والشروط التى تحكم تنفيذ هذه المعونة .

أولا - مقدار المعونة :

يقدم الصندوق العربى إلى حكومة جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا الخطاب معونة فنية لاتسترد مقدارها ٣٠٠,٠٠٠ د.ك (ثلاثمائة ألف دينار كويتى) (ويشار إليها فيما يلى بـ « المعونة ») .

ثانيا - هدف المعونة :

تهدف المعونة إلى المساهمة فى تمويل إعداد الدراسات وخطط وبرامج العمل ، وإنشاء قواعد البيانات والمعلومات ، وتقديم الاستشارات العلمية اللازمة لاستكمال برامج الإصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا - الجهة المستفيدة من المعونة :

تكون حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة فى وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، هى الجهة المستفيدة من المعونة ويكون مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أو أية جهة أخرى تحددها الحكومة الجهة المنفذة لها ، (ويشار إليه فيما يلى «الجهة المنفذة ») ، على أن تتولى الجهة المنفذة التنسيق مع كافة الأجهزة التنفيذية المختصة فى جمهورية مصر العربية فى سبيل حسن تنفيذ المعونة .

رابعا - استخدام حصيلة المعونة ومكوناتها :

١ - تستخدم حصيلة المعونة لتغطية نفقات ومكافآت الاستشاريين والخبراء الذين يتم التعاقد معهم للقيام بإعداد الدراسات والخطط والبرامج التى يتم الاتفاق عليها بين الصندوق العربى والجهة المستفيدة .

٢ - يتم التشاور والاتفاق بين الصندوق العربى والجهة المستفيدة حول التفاصيل المتعلقة باستخدامات حصيلة المعونة وتوزيعها على بنود الأعمال والأنشطة المشمولة فى المعونة ، وأسلوب ومدة تنفيذها .

خامسا - اسلوب تنفيذ المعونة :

يتم تنفيذ المعونة من خلال فرق عمل متخصصة تضم خبراء وباحثين رئيسيين ومحللى معلومات ، يتم تكوينها بموافقة الصندوق العربى لإعداد الدراسات والخطط والبرامج المشار إليها فى البند « رابعاً » ، كل ذلك وفقاً للأسلوب الذى يتم الاتفاق عليه بين الصندوق العربى والجهة المنفذة .

سادساً - السحب من المعونة الفنية :

١ - يبدأ السحب من المعونة بعد أن تصبح نافذة ، وفقاً لأحكام البند « ثامناً » من هذا الخطاب ، وينتهى حق السحب فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ ، أو أى تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربى .

٢ - يحول الصندوق العربى (٣٠٪) من قيمة المعونة إلى الجهة المنفذة عند نفاذ هذا الخطاب ، ويتم تحويل المبلغ المتبقى من المعونة على دفعات ، طبقاً لأحكام العقود التى تبرمها الجهة المنفذة بموافقة الصندوق العربى المسبقة ، وفى ضوء تقارير تقدم العمل والوثائق التى تثبت استخدام المبالغ المسحوبة لأغراض المعونة ، على أن تكون طلبات السحب المقدمة مستوفاة من حيث الشكل والمضمون .

سابعا - المتابعة والتقارير :

١ - تقدم الجهة المستفيدة إلى الصندوق العربى تقارير دورية فنية ومالية كل ستة أشهر عن تقدم العمل فى تنفيذ المعونة ، كما تقوم بالتشاور مع الصندوق العربى وتأخذ فى الاعتبار ملاحظاته عن تنفيذ المعونة .

٢ - تقدم الجهة المستفيدة إلى الصندوق العربى تقريراً ختامياً ماليا وفنيا يبين أوجه استخدام حصيلة المعونة والدراسات والاستشارات والبرامج التى تم إنجازها ومدى تحقيق المعونة لأهدافها .

ثامنا - نفاذ المعونة :

تعتبر المعونة نافذة لأغراض السحب بعد استلام الصندوق العربى أحد أصلى هذا الخطاب موقعا عليه من قبلكم .

تاسعا - تعديل الشروط الواردة فى خطاب التفاهم :

يجوز تعديل أى شرط من الشروط الواردة فى هذا الخطاب عن طريق خطابات يتم تبادلها بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى .

عاشراً- وقف السحب من المعونة وإلغاؤها:

يحتفظ الصندوق العربى لنفسه بالحق فى وقف السحب من المعونة فى حالة الإخلال بأى شرط من الشروط الواردة فى هذا الخطاب ، إلى أن تتم إزالة الأسباب التى أدت الى ذلك ، كما يجوز له إلغاءها إذا ظل أى من تلك الأسباب قائماً .

فى حالة موافقة معاليكم على الأسس والشروط الواردة أعلاه ، أرجو التكرم بالتوقيع على أصلى هذا الخطاب ، وإعادة أحد هما للصندوق العربى ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعونة .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،

عبد اللطيف يوسف الحمد

(التوقيع)

المدير العام/ رئيس مجلس الإدارة

نوافق على ما جاء فى هذا الخطاب ،

(التوقيع)

معالى الدكتور / احمد محروس الدرش المحترم

محافظ الصندوق العربى

وزير التخطيط ووزير الدولة للتعاون الدولى

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٠

وزير الخارجيه

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٠ بشأن الموافقة على خطاب التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بشأن معونة فنية من الصندوق العربى للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٠ ؛

قـرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية خطاب التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بشأن معونة فنية من الصندوق العربى للمساهمة فى تمويل إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/٥/١٣

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى